

مشاكل التخطيط التي تواجه بناء أو إعادة أعمار
المدن

مدينة بنغازي نموذجا

إعداد : الدكتور: سعد رحومة المبروك شميصة

جامعة الزنتان

كلية التربية / الزنتان

2018م

المقدمة

في كثير من الحالات يتخذ عدد السكان مقياسا لتعريف المدن, والمراكز الحضرية, وتميزها عن القرى¹, وهناك أقطار أخرى أهملت مقياس عدد السكان لاعتبار المكان مدينة, واعتبرت أي مستوطنة على أنها مركز حضري أو متمدن, وخاصة إذا كانت تلك المستوطنة مجهزة ببعض الخدمات العامة والخاصة, وخاصة الخدمات البلدية, في حين أخذت بعض الدول بالتعريف الإداري صفة أو أساسا لتصنيف المناطق السكنية كمدن, ودول أخرى أخذت بالتعريف التاريخي, أي تتعرف على المدينة بمظهرها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها ومصانعها والحضارات التي قامت فيها².

والمثال نفسه ينطبق على مدينة بنغازي فقد شهدت مؤخرا نموا حضريا سريعا ومفاجئا, وقد نجم هذا النمو المفاجئ من التزايد السكاني السريع من ناحية, ومن تسارع عملية التحضر من ناحية أخرى, جاءت هذه الزيادة نتيجة لاكتشاف النفط وللتطورات التي شهدتها البلاد في مجال الخدمات الصحية, فقد أدى تزايد العناية الصحية إلى تناقص نسب الوفيات وتزايد نسب الولادات, حدث ذلك تحديدا بعدما تم اكتشاف النفط, وتصديره مما أدى إلى زيادة دخل الفرد, ونتيجة لذلك وصلت الزيادة الطبيعية إلى اثنين بالمائة, وبعد ستينات القرن الماضي ازدادت النسبة فتجاوزت أربعة بالمائة, ثم ازدادت بعد ذلك أضعاف, وقد انعكست آثار هذه الزيادات المضطربة على أعداد السكان في المدينة والمستقرات الحضرية, مما أدى إلى تحول التجمعات السكانية من القرية إلى المدينة, وفي هذا البحث سيتم التركيز على مدينة بنغازي باعتبارها ثاني أكبر المدن الليبية, وبحاجة ماسة إلى إعادة أعمار لما تعرضت له من خراب.

يعد بناء المدن المخططة ظاهرة حديثة في ليبيا لم تبرز بصورة واضحة إلا خلال القرن العشرين, وهذا يوحي بأن أحجام المدن والمستقرات الحضرية بقيت خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين صغيرة ومحدودة, ولهذا فإن ظاهرة النمو الحضري السريع وتضخم أحجام المدن في ليبيا جاء بشكل مباشر بعد اكتشاف النفط. ولم يكن عامل الزيادة السكانية الطبيعية هو المسؤول الوحيد عن نمو الأرياف وتحولها إلى مدن, وإنما اقترن بهذا العامل زيادة أخرى فاقت في تأثيراتها الزيادة الطبيعية, وهي الهجرة من البوادي والأرياف إلى المدن, وقد عملت قوى الجذب الحضرية في المدن وقوى الطرد في البوادي والأرياف على اشتداد حدة الهجرة السكانية باتجاه المدن, وارتبط بذلك تزايد التخلخل في توزيع السكان, وبروز مشكلة الافتقار إلى التوازن الإقليمي, والذي لا شك فيه أن أخطار التخلخل الإقليمي تتفاقم كلما اشتدت حركة الهجرة, والذي يؤدي إلى تفاقم الأوضاع هي النزعة المتزايدة لتركيز الاستثمارات والإنفاقات في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدن, والتي تمتص عادة معظم الأموال والجهود المخصصة لهذا البرنامج. وقد كانت النتيجة المسلم بها والناجمة من التزايد الطبيعي للسكان, وأثارها الهجرة الواسعة على تفريغ الأرياف والبوادي, وتكديس البشر في المدن, أن برزت مشكلات وأزمات ملحة, وقد أصبحت هذه المشكلات بمثابة التحديات الدائمة التي تواجه المسؤولين وأجهزة التخطيط في هذه المدن.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء بعض من الضوء على أهم المشكلات التخطيطية التي تواجهها المدن الليبية عامة ومدينة بنغازي خاصة, وتأتي أهمية

هذه الدراسة في وقت أخذت فيه مدينة بنغازي تنمو بشكل سريع وغير منظم لم تعهده من قبل, ودراسة هذه الجوانب لا تهدف فقط إلى معرفة المشكلات الحاضرة, وإنما يوجه الاهتمام أيضا إلى المشكلات المستقبلية, والمدى الذي يمكن أن تصل إليه, فالمدينة التي وجدت نفسها فجأة أمام تغيرات وتبدلات واسعة كان عليها أن تتحرك من خلال أجهزتها التخطيطية لتطويع وتكيف حياتها, لتتلاءم مع طبيعة التطورات التي أخذت تمر بها, ومن الحقائق التي واجهتها مدينة بنغازي هي ظاهرة النمو الحضري المبكر, وارتباطها بظاهرة التحضر السريع, كما أن المدينة أخذت تزداد تعقيدا بفعل التطورات التكنولوجية الواسعة التي بدأت تشهدها زد على ذلك الخراب الذي تعرضت له.

وقد نجم عن التحضر السريع والنمو الحضري المبكر تزايد مستمر في أحجام المدن, وقد أدى تضاعف الأعداد السكانية لهذه المدن إلى ضغط متصاعد على ساحات المدينة واستخدامات الأرض فيها, وعلى أنشطتها وفعاليتها, وعلى مرافقها وخدماتها, وإدارتها وأجهزتها, وخاصة إذا كانت أغلب هذه الأراضي هي ملك للمواطنين يصعب على أجهزة التخطيط استغلالها, وعندما يكون للمدينة مقدرة محدودة على تحمل الضغط وامتصاصه فإن أي عبء إضافي سيعني تراكم الأعباء على مر الأيام, وعندما يشتد تراكم الأعباء في المدينة تجد الأجهزة المسؤولة أنها عاجزة عن مواجهتها. وهكذا تتعقد المشكلات التي يستعصى حلها, فتتحول إلى أزمات تشل من قدرة الأجهزة التخطيطية على معالجتها.

إن هدف هذه الدراسة تحليلي, إذ أنها تحاول تحديد المشكلات التي يمكن أن تواجه الأجهزة التخطيطية المسؤولة, ليتسنى وصف العلاج المناسب لها قبل استفحالها.

تضخم أحجام المدن:

تشير البيانات المتوفرة لدينا إلى النمو السكاني السريع في المستقرات الحضرية في الوطن العربي, ففي سنة 1950م قدر عدد السكان الحضر في الوطن العربي بحوالي 23%, بينما كانت نسبة سكان الأرياف 77%, وقد ارتفعت نسبة السكان الحضر إلى 39% في سنة 1975م, مقابل 61% لسكان الأرياف, وهذا يعني بشكل آخر أن عدد السكان الحضر زادوا بحوالي 40 مليون نسمة خلال الفترة الممتدة من عام 1950م إلى 1975م, ثم ازدادت هذه النسبة في سنة 2000م إلى 55%³.

وتعتبر المدن وخاصة العواصم في الوطن العربي المراكز الاستقطابية الرئيسة للسكان, وتدل البيانات على أنها كان في سنة 1970م سبعة مدن مليونية في الوطن العربي وهي: القاهرة التي قدرت بحوالي سبعة ملايين نسمة, وبغداد التي قدرت بحوالي 2,2 مليون نسمة, والإسكندرية التي قدرت بحوالي مليوني نسمة, والجزائر التي قدرت بحوالي 1,2 مليون نسمة, والدار البيضاء التي قدرت بحوالي 1,5 مليون نسمة وبيروت ودمشق اللتان قدرتا بحوالي مليون نسمة لكل منهما, ولم تشر الدراسة إلى أي من المدن الليبية في تلك الفترة, أي أن المدن الليبية مازالت في طور النمو, هذا وقد زاد عدد سكان هذه المدن إلى أضعاف مضاعفة, حيث وصلت القاهرة في سنة 2000م إلى 18 مليون نسمة, وبغداد إلى 12 مليون نسمة⁴.

نخلص مما سبق أن المدن العربية وصلت إلى أحجام سكانية كبيرة, وأن تضخم هذه المدن سيستمر مستقبلا, ومع كل تزايد سكاني تتراكم الأعباء نتيجة الضغط المتزايد على مساحات هذه المدن وخدماتها, ومرافقها, وأنشطتها المختلفة, ومع تزايد التراكم والأعباء والضغوط تتفاقم المشكلات المختلفة التي تواجهها, ولهذا فإننا سنستعرض في الصفحات القادمة من هذه الدراسة أهم هذه المشكلات.

أولا — مشكلة الإسكان:

تعتبر هذه المشكلة من أعقد المشكلات التي واجهت وما زالت تواجه المخططين لبناء المدن الليبية, وحينما توجد مشكلة إسكانية على المرء أن يتوقع مشكلات أخرى مرتبطة بها, والمشكلة الإسكانية هي نتاج النمو الحضري السريع, والزيادات السكانية الغالبة, والهجرة الواسعة التي تعرضت لها هذه المدن. وقد أدت زيادة الضغط السكاني إلى ظهور أحياء سكنية متداعية ومفتقرة إلى الخدمات الأساسية, كما ظهر على أطراف هذه المدن مناطق سكنية مختلفة خارج مخططها تنمو بشكل عشوائي, وهي ما يطلق عليها اسم الأحياء السرطانية النمو, وظاهرة الأحياء المتداعية سواء في أواسط المدن أو على أطرافها تكاد تتفشى في كل المدن الليبية كما هو الحال في المقسمات التي أقيمت من قبل الخواص في مدينتي طرابلس وبنغازي, ولعدم وجود دراسات في ليبيا فضلنا التطرق إلى بعض الدراسات التي أجريت على العديد من المدن العربية, فقد أشارت هذه الدراسات أن سكان الأحياء الصفيحية في تونس العاصمة زاد أكثر من الضعف خلال سنة 1970م, وقد حدث ذلك رغم

المحاولات المستمرة والبرامج الحكومية لاقتلاع هذه الأحياء وإعادة توطين سكانها , وقفز عدد سكان هذه الأحياء من 105 ألف نسمة في عام 1956م , إلى حوالي 160 ألف نسمة في عام 1966م , وإلى 225 ألف نسمة في عام 1971م , ويقدر بأن حوالي ربع سكان الدار البيضاء في المغرب يعيشون في أحياء صفيحية⁵ , وفي القاهرة يزدحم عشرات الآلاف في أحياء القاهرة الشعبية , وهناك عشرات الآلاف التي تعيش في أحياء أقيمت في وسط المقابر⁶.

كما استقر العديد من السكان في مخيمات في حزام الفقر الذي أحاط ببيروت قبل الحرب الأهلية حيث كانت مساكنهم عبارة عن أكواخ وبيوت صفيحية , والمشكلة نفسها عاشتها مدينة بنغازي قبل إنشاء العمارات السكنية الحديثة .

وتعاني هذه الأحياء من الكثافات السكانية العالية التي تؤدي إلى تزايد الأعباء على المرافق والخدمات العامة , كما بينت الدراسة أن حوالي نصف الأسر الأردنية ليس لديها غرف نوم خاصة بها , كذلك فإن حوالي ثلث أسر عمان لا تملك بيوتا خاصة بها وإنما تسكن بالإيجار⁷.

والمشكلة الإسكانية ذات أبعاد متفاوتة , فالنمو السكاني يعاني تزايد عدد الأسر والأشخاص الباحثين عن مساكن وبيوت جديدة لاستيعابهم , والضغط على المساكن لا يأتي نتيجة التزايد السكاني فقط , وإنما يكون أيضا انعكاسا للتحسين المستمر في مستويات معيشة الأفراد , فالأسر أو الأفراد أصبحوا يتطلعون إلى بيوت ومساكن مستقلة , تتمتع بخصائص بيئية وصحية معينة , كما أن التحول الاجتماعي , وما ارتبط به من تغير في طبيعة تركيب الأسرة , أدى إلى الضغط على المساكن , ففي مدينة

بنغازي مثلا جاء الانتقال من مرحلة الأسرة الممتدة , حيث كان يسكن في البيت أكثر من عائلة إلى مرحلة الأسرة الفردية , حيث يسكن في البيت عائلة واحدة , أدى هو الآخر إلى زيادة الطلب على المساكن .

وهناك بعد آخر للمشكلة يتعلق بالتجدد الحضري Urban Renewal لأحياء والمساكن القديمة التي لم تعد تصلح للسكن كالانتقال في العديد من المناطق الليبية , وخاصة مدينة بنغازي من الخيام , والأكواخ والبيوت الصفيحية إلى إقامة بيوت صحية مما أدى إلى زيادة الطلب على المساكن , والتي كان أغلبها عبثيا أي غير مخطط له من قبل أجهزة التخطيط .

ثانياً — مشكلات المرور :

رغم أن مشكلة المرور عالمية , وتعاني منها كل المدن الكبيرة في دول العالم , إلا أنها اشد تعقيدا في مدينة بنغازي , فالتطور التكنولوجي السريع الذي غزا هذه المدينة وغيرها من المدن الليبية كان أكبر من قدراتها وإمكاناتها على التكيف والتأقلم للتغيرات الجديدة , كما أن النمو الحضري المبكر والهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن , والتوسعات المستمرة التي تعرضت لها هذه المدينة , ترك عليها ضغوطا لم تكن مؤهلة لاحتتمالها أو مواجهتها , وهناك من يقرن بين التطور التكنولوجي المتمثل باختراع السيارة وشيوع استعمالها , وبين النمو الحضري والتوسع الكبير الذي شهدته مدينة بنغازي , فدخول السيارة إلى المدينة أعطى السكان مرونة على الحركة لم تكن متوفرة من قبل , والاتصالات بين أحياء المدينة كانت بطيئة , ذلك لأن الحركة كانت تعتمد على تـرـجـل

المشاة أو استخدام الحيوانات, ولهذا فإن المسافات اليومية التي يمكن قطعها والتحرك فوقها كانت محدودة, وقد حددت هذه المسافات القصيرة حجم المدينة, إلا أن هذه الصورة تغيرت وانقلبت رأسا على عقب مع دخول السيارات وتزايد استخدامها, واتسعت حدود المدينة, وانتقل السكان إلى أطراف المدينة والضواحي مستفيدين من المرونة الحركية التي وفرتها لهم السيارة, وقد أدى التطور الاقتصادي المتمثل بتزايد دخول الأفراد إلى تزايد القدرة على شراء السيارة واقتنائها, وأخذت هذه المدينة تشهد تزايدا غير متوقع في أعداد السيارات على طرقها وشوارعها. وليس هناك اليوم من مدينة لا تشكو من أزمة المرور, بل واختناقا متزايدا في حركة السيارات, وتزايد أعداد السيارات على طرقها, واكتظاظ شوارعها بحركة المرور, وخاصة بعدما أصبحت بنغازي والمدن الليبية مكانا لجميع أنواع السيارات المنتهية صلاحيتها عالميا, وأصبحت من المناظر المألوفة في شوارع هذه المدن أن ترى تلوث البيئة الصادرة من هذه السيارات, وقد شهدت مدينة بنغازي تزايدا مستمرا في أعداد سياراتها, وتوضح البيانات إلى أن أعداد السيارات بها قد تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة الواقعة بين عام 1964م وعام 1971م, فقد ارتفعت أعداد السيارات خلال هذه الفترة من حوالي 53 ألف سيارة إلى حوالي 166 ألف سيارة, ثم تضاعف العدد أضعاف أضعاف المرات بعد ذلك وخاصة مع إطلاقة القرن الواحد والعشرين⁸.

وللازمة المرورية جوانب أخرى عدا النمو الحضري السريع, والهجرة من الأرياف والتزايد

السكاني السريع, وتوسع أحجام المدن ومساحاتها , فمدينة بنغازي القديمة المتميزة بطرقاتها وشوارعها الضيقة لم تعد ملائمة لاستيعاب حركة المرور, كما ترتبط الأزمة المرورية أيضا بالكيفية والكثافة التي تتوزع بها الأنشطة والخدمات في هذه المدينة, فالمركزية الشديدة التي تتصف بها أنشطتها والمتمثلة بتركزها وتكثفها في وسطها, تؤدي إلى كثافة عالية في السيارات, وضغط مروري شديد على الطرق والشوارع المتجهة إلى المناطق المركزية منها, وبات هذا واضحا بعد ثورة 17 فبراير وما نتج عنها من اختلال في أجهزة ومؤسسات الدولة, زد على ذلك ثقافة بعض المواطنين المجاورين للطرق المعبدة, والمتمثلة في قطع هذه الطرق بما بات يعرف بالمطبات أو قص الطريق لتوصيل الماء أو الكهرباء, وبدون الرجوع إلى الأجهزة المختصة, كما أن الأنشطة التجارية المتمثلة في المحلات والمخازن وخدمات الشركات ومكاتبها ووزارات الدولة ودوائرها والفنادق تتركز في مراكز المدينة, وحينما يشتد تركيز مثل هذه الأنشطة تزيد أزمة المرور حدة وتعقيدا, فطبيعة استخدامات الأرض والتوزيع غير المتوازن في هذه الاستخدامات يؤدي إلى تفاقم أزمة المرور فيها.

ثالثا — مشكلات الخدمات والمرافق العامة :

تعاني مدينة بنغازي وباقي المدن الليبية من ضغط متصاعد على خدماتها ومرافقها العامة. فمشكلة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية, ومشكلة المياه والكهرباء والمجاري تكاد تستشري في هذه المدينة, فالتزايد السكاني المستمر للمدينة, والهجرة المتدفقة إليها, والنمو

الحضري المبكر, يضع الإدارات المسؤولة والأجهزة التخطيطية أمام ضغوط شديدة, فالمدينة تعاني من نقص في الخدمات الصحية التي يمكن توفيرها للسكان, كما أنها تواجه مشكلة النقص في الخدمات التعليمية والخدمات الاجتماعية, وتبرز مشكلة نقص المياه فيها كتحدي دائم أمام المسؤولين فيها, وتعاني الأحياء القديمة من نقص في الإنارة وهناك أحياء تعاني من خلل دائم في شبكاتها الكهربائية, وخاصة بعد التخريب التي تعرضت له.

نخلص مما سبق أن مدينة بنغازي كانت ولا تزال تعاني من المشكلات سالفة الذكر ولعل تدهور الأحوال الصحية يأتي في مقدمتها, فعدم وجود شبكات مجاري, والافتقار إلى المراقبة على الحفر الامتصاصية يؤدي إلى تلوث المياه الباطنية خاصة إذا كان مستواها قريبا من سطح الأرض, ووجود شبكات المجاري العاجزة عن استيعاب حمولات المباني والمساكن يؤدي إلى طفح وفيضان المياه الأسنة في الأحياء والشوارع, أو وجود مكبات وضعت بطريقة عشوائية غير خاضعة للمواصفات القانونية والصحية, والذي يتم فيه وضع القمامة بملوثاتها, ولا يخفى مدى الأخطار التي تحملها مثل هذه الملوثات, والأوبئة والأمراض التي تنشرها بين السكان, وتزداد حدة التلوث عندما تتجه المدينة إلى الصناعة, وتبدأ بإلقاء نفاياتها في محيط المدينة أو على الشواطئ البحرية, فيؤدي ذلك إلى تهديد نوعية مياه الشرب, وتقترب مشكلة تلوث المياه بمشكلة تلوث الهواء نتيجة الدخان المتصاعد من المصانع, ومن حرق النفايات والغازات السامة التي تنفثها آلاف السيارات, كما يزيد من احتمالات أخطار التلوث مستقبلا تلك

المشاريع الضخمة للصناعات البتروكيمياوية التي تسعى هذه المدينة من إقامتها بها .

رابعاً — المشكلات الاجتماعية :

تواجه مدينة بنغازي مثلها مثل باقي المدن الليبية مشكلات اجتماعية متزايدة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي, ولقد كانت اعقد المشكلات الاجتماعية تلك التي واجهت المهاجرين من الأرياف إلى المدن, فالجماعات المهاجرة بحكم خلفياتها الاجتماعية والثقافية لا تملك القدرة على التغير والتكيف السريع مع الحياة العصرية المتسارعة, فالتبدلات المادية, والتغيرات الاقتصادية غالباً ما تسبق التبدلات الاجتماعية, وتكون أسرع منها, فالأفراد يتقبلون التغيرات الاقتصادية, ومردوداتها المادية, ونزعتها الاستهلاكية, ولكنهم يرفضون ما يصاحبها من تبدل في المفاهيم والقيم, وما يرتبط بها من انفتاح اجتماعي.

ولقد ظهر خلال السنوات الماضية العديد من الدراسات التي تناولت جوانب المشكلات الاجتماعية في المدن العربية, ففي دراسة عن المهاجرين من الأرياف إلى المدن العمانية, وأوضحت النتائج أن أهم المشكلات الاجتماعية التي واجهتهم عند وصولهم إلى مدينة عمان, الشعور بالعزلة الاجتماعية, والافتقار إلى المعارف, والابتعاد عن الأسرة, وكانت نسبة الذين أشاروا إلى هذه المشكلات حوالي 40% من أفراد العينة التي اختيرت للدراسة⁹, وفيما يتعلق بالهجرة إلى مدينة بغداد وبقية المدن العراقية فقد أوضحت إحدى الدراسات أن أكثر ما يتصف به أولئك قبل هجرتهم هو تمسكهم بقيم الريف وتقاليده, التي كانت سائدة بينهم

قبل هجرتهم , ولهذا يميل المهاجرين إلى السكن في مساكن قريبة من بعضها البعض, وفي أحياء خاصة تعكس خلفياتهم الاجتماعية المتشابهة , وحتى في مجالات العمل لوحظ أنهم يتوزعون على أساس علاقاتهم القبلية والعشائرية , وقد أظهرت بعض الدراسات الأخرى أن أكثر من تسعين بالمائة من مهاجري بعض المحافظات لا يزالون يحتفظون بروابطهم الاجتماعية التي ألفوها في قراهم , دون أن يستطيعوا التكيف لظروف البيئة الجديدة التي يعيشون فيها ¹⁰.

وأوضحت دراسة عن مدينة بيروت مدى الأوضاع الاجتماعية المتردية التي يعيش فيها سكان الأحياء الفقيرة فيما كان يسمى بحزام الفقر من حول المدينة , ففي الدراسة التي أجريت عن منطقة الكرنيتينا وجد أن 80% من السكان فيها كانوا يعانون من أمراض صدرية , و 50% كانوا يعانون من أمراض معدية , وكشفت الدراسة أيضا أن 30% من الأطفال يموتون عند الولادة , وأن حوالي 50% من نساء الحي أجهضن على الأقل مرة واحدة , ووصفت الدراسة مظاهر التحلل الاجتماعي , وانتشار الجريمة , وإدمان المخدرات بين السكان . ومما أشارت إليه الدراسة أيضا أن "مناطق السكن الأولى للنازحين الأحياء المتهمة أو المتخلفة في المدينة تنشأ عنها مشاكل صحية وغذائية حادة , فضلا عن مشاكل الفقر المفقع وقسوة ظروف المعيشة , فتتكشف درجة من الانحلال الشخصي كمظهر للانحلال الاجتماعي , كما أن الجريمة والبغاء والأمراض العقلية وإدمان الخمر والمخدرات تظهر بين عائلات هؤلاء الوافدين . إن هذه المشاكل وما إليها تؤدي إلى اختلال في النظام الداخلي لوجود فئة

ذات مظهر حضري لا تنعم بمنجزات التحضر، فهي محرومة في بيئتها الحضرية، مما يؤدي إلى زيادة الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الحكومي"¹¹. وحذرت الدراسة المتعلقة بتخطيط مدينة القاهرة من تداعي الأحوال التعليمية والصحية، وآثارها الاجتماعية السلبية على حياة المدينة، فقد أوضحت هذه الدراسات أن حوالي ربع الأطفال الذين هم في سن المرحلة الابتدائية لم يلتحقوا بمدارسهم، وأن هذه النسبة ترتفع إلى حوالي 50% بين الأطفال الذين هم في سن المرحلة الإعدادية، وتصل هذه النسبة إلى 52% بين من هم في سن المرحلة الثانوية، وفي مجال الرعاية الصحية يوجد هناك نقص واضح في هذا النوع من الخدمات، فهناك مركز واحد لرعاية الطفل لكل 166 ألف فرد وتوجد فقط عيادة واحدة لكل 175 ألف فرد¹².

وتظهر في بعض مدن المغرب العربي أوضاع اجتماعية صعبة ففي دراسة عن الأحياء الصفيحية في بعض مدن المغرب العربي أوضحت النتائج أن حياة المهاجرين حول مدينة تونس تميزت بالبطالة وضعف المستوى المعيشي، وقدرت الدراسة أن نصف أرباب العائلات قلت دخولهم الشهرية عن 22 دينار تونسيا، وأكدت الدراسة عن كثرة العاطلين وشبه العاطلين عن العمل، وأن حوالي 80% من هؤلاء السكان يعملون كباعة متجولين، وأوضحت الدراسة أن حوالي 11% من سكان الجبل الأحمر المكتظ بالسكان على أطراف مدينة تونس هم بدون عمل، كما بينت الدراسة أن حوالي 32% من هؤلاء السكان من العمال اليوميين الذين يعانون من شبه بطالة، وترتفع نسبة البطالة بين العائلات الريفية

المهاجرة إلى 60% وترتفع بينهم نسب التفسخ الأخلاقي والانحلال الاجتماعي¹³.

التوصيات لمواجهة هذه المشكلات:

خلصت الدراسة إلى أن ابرز المشكلات في المدن الليبية عامة, ومدينة بنغازي خاصة يستدعي البحث عن خطوات منظمة لملاقاتها في الحاضر والمستقبل, وحتى تكون الحلول شاملة فلا بد أن تتم في إطار من الخطط الديناميكية القائمة على أحدث النظريات التخطيطية, ولكي تتمكن مدينة بنغازي من السير في طريق حل المشكلات المتنوعة التي تواجهها, فإن على المخططين والمسؤولين بها أن يوجهوا العناية إلى النواحي الآتية:

1. أن يختاروا العلم طريقا لحل مشكلات مدينتهم, وذلك لأن الحلول العلمية تكون دائما مبنية على أسس منطقية منظمة, وعلى قواعد موضوعية بعيدة عن التخبط والعشوائية.

2. إن الطريق العلمي يعني أن على المدينة أن تواكب في حل مشكلاتها أحدث النظريات التنظيمية في مجالات التخطيط والتنمية, وهذا يتطلب منها أن تتخلى عن النظريات القديمة والخطط البالية التي لم تعد تلائم حياة المدينة العصرية.

3. أن يتحول التخطيط من التركيز على موقع واحد أو بضعة مواقع منفصلة عن بعضها البعض ومستقلة بذواتها, إلى التركيز على التخطيط الإقليمي الذي يعتبر جزءا من نظام إقليمي واسع, تشكل شبكته وحدة تخطيطية واحدة, وهكذا يصبح التخطيط للمدينة وحل مشكلاتها جزءا لا يتجزأ من حل

إقليمي شامل, وهذا يعني أن التخطيط ينتقل من المستوى الضيق إلى المستوى الشامل, ومن النظرة السطحية إلى الرؤيا العميقة.

4. وحتى تتميز العمليات التخطيطية بالديناميكية المميزة لحياة المدن الحديثة, فلا بد لها أن تطرح مجموعة من الاستراتيجيات والبدايل التي تتناسب مع الأوضاع والظروف المعقدة التي يحتمل أن تواجهها المدينة خلال نموها وتطورها.

5. ولكي تتحقق التنمية الشاملة على المستوى الإقليمي فلا بد من العناية بجميع المناطق التابعة للمدينة, وذلك عن طريق تبني برامج واسعة للتنمية, تشمل المدينة والأرياف على حد سواء.

6. وهذا يعني أن على المخططين أن يأخذوا بمبدأ التوازن الإقليمي بحيث يضمنوا توزيع الاستثمارات والإنفاقات على أوسع نطاق, وبين أكبر عدد ممكن من المراكز الحضرية والريفية, وهذا يتطلب الاهتمام بمشروعات التنمية المحلية, وتدعيم نظام اللامركزية الإدارية, وإنشاء المدن المحلية والإقليمية.

7. الاهتمام بمثل هذه النواحي سيضعف من تأثير الإغراءات الجاذبة في المدن, ويكبح جماح القوى الطاردة في الأرياف, مما يحقق توازنا سكانيًا بين جميع المناطق, وعندما ينجح المخططون في تحقيق التوازن الإقليمي فإن الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي

تفصل بين المناطق تأخذ بالاضمحلال التدريجي.

8. على صناع القرار إصدار التشريعات والقوانين والقيود والأنظمة التي تستطيع من خلالها الأجهزة المسؤولة برمجة وتحديد مقادير واتجاهات النمو، كما أن إصدار مثل هذه التشريعات يمكن الأجهزة التنفيذية من تخطي العوائق والصعوبات التي يمكن أن تعترض تنفيذ التخطيط.

9. التأكيد على دور المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط ذلك لأنه من غير المعقول أن يتم بناء الخطط في غياب مشاركة الناس، وتفهم ميولهم ورغباتهم تجاه ما يجري من تغيير وتطوير في بيئاتهم.

10. على الأجهزة المسؤولة في الدولة ذات الاختصاص تطوير مراكز الأبحاث تكون مهمتها تدعيم الأجهزة الإدارية والفنية بالأبحاث والدراسات، وهذا يتطلب إنشاء بنوك معلومات عن استخدامات الأرض والأنشطة القائمة عليها، والوظائف المتصلة بها، وكل ما يمكن أن يكون له علاقة باحتياجات التخطيط والتطوير مستقبلا.

الخاتمة والنتائج

ناقشت هذه الدراسة مشاكل التخطيط التي تواجه بناء أو إعادة أعمار المدن (مدينة بنغازي نموذجا) رغم قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وخلصت إلى العديد من النتائج منها:

1. انعدام أجهزة التخطيط القائمة على أساس علمي أدى إلى أن واجهت المدن الليبية عموما، ومدينة بنغازي خاصة منذ إنشائها العديد من

- المشكلات المتنوعة والتي تزداد اتساعا وتعقيدا كلما كبرت هذه المدن وأزداد عدد سكانها .
- 2.تزداد مشاكل هذه المدن كلما ازداد عدد سكانها , وتسارعت عملية التحضر والنمو الحضري المبكر , وما ارتبط بكل ذلك من هجرات مكثفة من الأرياف والبوادي إلى المدن .
- 3.وبما أن المدن باتت هي المراكز الاستقطابية الرئيسية التي تجذب إليها المهاجرين فقد برزت معظم المشكلات التخطيطية الملحة في هذه المراكز .
- 4.تعتبر المشكلات السكانية الناجمة عن الطلب المستمر والمتزايد على الوحدات السكنية أولى المشاكل في المدن .
5. أي تخريب تتعرض له المدن سيؤدي إلى شل حركتها وتفاقم المشاكل بها .
6. التأخير في إعادة أعمار المدن التي تتعرض إلى خراب سيؤدي إلى تضاعف الأموال المخصصة لأعمارها بسبب ارتفاع أسعار المواد سنويا , وإلى زيادة تهالك ما افسد منها .
- 7.افتقار أجهزة التخطيط إلى وضع خطط مستقبلية طويلة الأمد لبناء مدن حديثة قابلة للتطور بشكل علمي يمنع ظهور مناطق وأحياء عبثية في محيط المدينة .
- 8.تواجه مدينة بنغازي مشكلات مرورية كبيرة بسبب حاجة المواطنين المتزايد إلى وسائل النقل مما أدى إلى تضاعف أعداد السيارات في فترة قصيرة , والذي كانت نتيجته ضغوط كبيرة على الطرق والشوارع .

9. تعاني مدينة بنغازي من اختناقات مرورية خانقة تشل أنشطتها وفعاليتها بسبب افتقارها لشبكات كبيرة من الطرق وضيق شوارعها .
10. يؤدي الضغط السكاني والنمو الحضري لمدينة بنغازي إلى ازدياد الطلب على خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية , كما يؤدي إلى مزيد من الضغط على خدمات المياه والكهرباء وشبكات المجاري, والذي لاشك فيه أن افتقار المدينة إلى مثل هذه الخدمات يؤدي إلى تدهور أوضاعها البيئية .
11. ترتبط بالمتبدلات المكانية المصاحبة لهجرة السكان وبالتغيرات الاقتصادية مشكلات اجتماعية ونفسية معقدة, فالتطور المادي أو الاقتصادي يكون عادة أسرع من التطور الاجتماعي ويقترن بالتطور الاقتصادي تغير في القيم والعادات والتقاليد, وصراع بين الأنظمة الاجتماعية التقليدية والأنظمة الاجتماعية المتطورة .
12. في بعض الأحيان تزداد الأوضاع الاجتماعية سوءا خاصة عندما يفشل المهاجرون إلى المدن من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي أغرتهم أساسا بترك أريافهم باتجاه المدن .
13. تعتبر المشكلات الاجتماعية من أعقد ما يواجهه المخططون نظرا لأنهم يضطرون إلى التعامل مع جماعات ذات خلفيات اجتماعية وثقافية متنافرة .
14. على المدن الليبية عامة ومدينة بنغازي خاصة أن تختار العلم ونظرياته المتطورة أساسا لبنائها أو إعادة أعمارها وتنظيمها .

15. على المخططين أن ينطلقوا في تعاملهم مع المدينة من خلال المنظور الديناميكي القائم على طرح بدائل تتصف بالمرونة والحركة .
16. ضرورة إنشاء وتطوير مراكز أبحاث ودراسات لمتابعة المشكلات الحاضرة وما يمكن أن يستجد منها مستقبلا.

الهوامش

- 1 حمدان جمال: جغرافية المدن, مطبعة البيان العربي, القاهرة, 1960م, ص13.
- 2 حسين عبدالرزاق عباس: جغرافية المدن, مطبعة أسعد, بغداد, 1977م, ص2.
- 3 الكاشف سامي: الموقف السكاني والنمو الحضري في العالم العربي, دراسة مقدمة للمؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية, الرباط, المغرب, يونيو 1977م, ص23.
- 4 المرجع نفسه, ص35.
- 5 الاسطنبولي فرج: الأحياء القصدية في مدن الشمال الإفريقي, مجلة العلوم الاجتماعية, الكويت, مجلد6, العدد الأول, ابريل 1978م, ص39.
- 6 صحيفة القيس الكويتية, مترجم عن الصنداي تايمز, 13 أكتوبر, 1976م, ص8.
- 7 بريز جيرالد: مجتمع المدينة في البلاد النامية, ترجمة محمد الجوهري, القاهرة, دار النهضة, مصر, 1972م, ص18.
- 8 الإدارة المركزية للمرور, إحصائيات حوادث الطرق 1972 - 1973م, طرابلس وزارة الداخلية, ص6.
- 9 السعدي رياض: الهجرة من الريف إلى الحضر في العراق, بحث قدم في المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية, الرباط, 1977م, ص25.
- 10 عزام إدريس: التحضر في الضفة الشرقية, رسالة ماجستير غير منشورة, الإسكندرية, جامعة الإسكندرية, 1971م, ص144.
- 11 المرجع نفسه, ص156.
- 12 جورج ميشل فؤاد: الهجرة من الريف إلى المدن في جمهورية مصر العربية, القاهرة, وزارة الإسكان والتعمير, 1977م, ص177.
- 13 الاسطنبولي فرج: مرجع سابق, ص48.